

# محمد محسوب: انكسار القضاء لم يعد استثناءً بل ظاهرة تهدد الدولة



الأربعاء 11 فبراير 2026 10:00 م

أعاد الدكتور محمد محسوب، الوزير السابق وأستاذ القانون، فتح ملف استقلال القضاء في مصر، لكن بلهجة أكثر بدة ووضوحاً في تصريحات ومقالات متتابعة، اعتبر أن تراجع القضاة أمام السلطة التنفيذية لم يعد حالات فردية معزولة، بل تحول إلى ظاهرة عامة تعكس أنهياً وظيفياً للسلطة القضائية، التي كان يفترض أن تمثل خط الدفاع الأخير في مواجهة تغول السلطة طرح محسوب لا ينطلق من موقف سياسي عابر، بل من قراءة قانونية ووظيفية لدور القضاء، وما آل إليه هذا الدور في السنوات الأخيرة

## تراجع القضاة: من حالات فردية إلى ظاهرة عامة

في منشور حديث عبر حسابه على منصة "إكس"، كتب محسوب بوضوح أن تراجع القضاة أمام السلطة التنفيذية أصبح تعبيراً عن "انكسار السلطة القضائية كاملة"، لا مجرد ضعف بعض الأفراد وأكيد أن المجتمع كان يعول على القضاة ليكون حاجزاً، أو على الأقل عائقاً، أمام تعدد السلطة التنفيذية بلا رقابة، لكن هذا الدور تأكيل تدريجياً

ما جناه هؤلاء على القضاة)  
تجاوز البعض على قضاة بعد وفاتهم بل وفي حياتهم هي ظاهرة تستحق التأمل ولا يمكن فهم تلك الظاهرة بتناول الأمر من جانب ديني أو أخلاقي فقط  
فالقضاء هو أحد سلطات ثلاثة، ولا يتصل من نقد المجتمع لدعاوى دينية أو أخلاقية وإنما بالقيام بما يتوقعه منه بحمايته من...  
Mohamed MAHSOOB (@MohammedMAHSOOB) [February 8, 2026](#)

يربط محسوب بين تصاعد النقد الموجه للقضاة، سواء في حياتهم أو بعد وفاتهم، وبين فقدان القضاة لوظيفته الأساسية فالمسئولة، بحسب تحليله، لا تتعلق بأخلاق النقد أو درجة الموتى، بل بوظيفة القضاة كسلطة عامة عندما يفشل القضاء في حماية المجتمع من التعسف، يصبح موضع مسألة اجتماعية وسياسية

ويشير إلى أن كثيراً من القضاة لا يرضون بما يجري، لكنهم عاجزون عن السير على خطى قضاة سابقين، في ظل تضييق منهجي على أي مساحة للاستقلال، وهو ما يحول الصمت إلى ظاهرة، لا موقعاً فردياً

## من مقاومة محدودة إلى خضوع شبه كامل

يقارن محسوب بين وضع القضاة في عهد حسني مبارك والوضع الراهن، ورغم إقراره بأن تدخلات السلطة التنفيذية كانت قائمة في عهد مبارك، فإنه يؤكد أن تلك المرطة شهدت وجود قضاة بارزين أصدروا أحكاماً شجاعة هذه الأحكام فضحت التعذيب، وألغت قرارات إهالة العدنيين إلى القضاء العسكري، وتصدت لمحاولات حل البرلمان أو استبعاد أعضائه

هؤلاء القضاة، وفق محسوب، دفعوا ثمن استقلالهم، لكنهم حافظوا على فكرة أن القضاء قادر على المناورة والاعتراض

في المقابل، يرى أن هذه القدرة تآكلت بعد الانقلاب العسكري، نتيجة تغييرات بنوية داخل المؤسسة القضائية من بينها، بحسب تحليله، إدخال عناصر من خارج الجسم القضائي، وتفشي الفساد والتوريث، وتعديل آليات التعيين والترقية بما يضمن الولاء

وبجعل محسوب المحكمة الدستورية العليا دواً سياسياً مباشراً في ما يسميه "الثورة المضادة"، معتبراً أنها لعبت دوراً حاسماً في إغلاق المسار الثوري، بينما كان القضاء العادي يمتلك فرصة للالتحاق بالمجتمع، لكنه لم يفعل

في مقالة كتبها محسوب عام 2017 بعنوان ”كيف ينقد القضاء نفسه؟“، اعتبر أن الأحكام التي تحمل عواًضاً صارخًا بدق ضحايا القمع ليست أخطاء عادلة، بل جزء من عملية منهجية لتحويل القضاء من مؤسسة للشعب إلى أداة بيد السلطة [المقال منشور على موقعي ”إخوان وبكي“ و”الشرقية أون لاين“، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط:]

[https://www.ikhwanwiki.org/index.php?A%D9%86%D9%82%D8%B0\\_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1\\_%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87%D8%9F](https://www.ikhwanwiki.org/index.php?A%D9%86%D9%82%D8%B0_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1_%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87%D8%9F)

في هذه المقالة، يذهب محسوب إلى أن ما يحدث أقرب إلى ”تطهير فكري“ ضد المعارضة، وأن استخدام القضاء لتغطية القمع يرقى، في بعض صوره، إلى المشاركة في جرائم جسيمة [لكنه، في الوقت نفسه، لا يغلق الباب تماماً] يشير إلى أن حكم مجلس الدولة في قضية تيران وصنافير مُثُل لحظة استعادة مؤقتة لدور القضاء كمؤسسة للمجتمع، قبل أن ترد السلطة بتأمين الهيئات القضائية وتقييد استقلالها [.]

يرى محسوب أن إنقاذ القضاء لا يأتي من السلطة التنفيذية، بل من داخل المؤسسة نفسها [نوادي القضاة، والجمعيات العمومية للمحاكم، ودوائر محكمة النقض، لا تزال تمتلك – نظرياً – أدوات لتصحيح بعض الأحكام العدالة، خاصة في قضايا الإعدام والمؤبد] لكن الشرط الأساسي هو بناء تيار استقلال مهني، يتجاوز الأيديولوجيات، ويركز على مطلب واحد: استقلال القضاء [.]

وأخيراً فإن خلاصة موقف محمد محسوب أن القضاء في مصر يمر بأخطر مرحلة [التراجع لم يعد خفياً، والانكسار لم يعد جزئياً] السلطة التنفيذية تشعر براحة غير مسبوقة في غياب الرقابة، لكن هذا الوضع، وفق تحذيره، يحمل نذيرًا سينًا لمستقبل الدولة والمجتمع [.]

استقلال القضاء، كما يكرر محسوب، لا يُمنح بقرار سياسي، بل يُنتزع بالممارسة [وإذا لم يستعد القضاء هذه الروح، فإنه يواجه خطر التحول إلى مؤسسة بلا وظيفة، ومنظومة بلا معنى] [.]